

## انتاج الحبوب في ارتفاع رغم شح الأمطار

**بوعزغي: دعم الدولة للفلاحين مستمر لرفع الإنتاج وتقليص الاستيراد**

قال وزير الزراعة والتنمية الريزية والصيد البحري عبد القادر بوعزغي، أمس، إن إنتاج الحبوب لهذه السنة بلغ 35 مليون طن هذه السنة وهو رقم متوسط، رغم الجفاف المسجل خلال السنوات الأخيرة. في حين أكد أن دعم الدولة للفلاحين مستمر لرفع الإنتاج وتفاذي الاستيراد الذي تراجع هو الآخر رغم ارتفاع الطلب على القمح اللين.

في مقابل ذلك، أوضح أن "القمح اللين شكل الحصة الأكبر من فاتورة الاستيراد بنسبة كبيرة، ولدينا كل الإمكانيات لتحصيل إنتاج ووفير في مادة القمح الصلب".

بخصوص حملة الحرث  
والبذر التي شرع فيها  
الديوان المهني للحبوب،  
أكد المتحدث على  
التحضير لهذه الحملة على

مستوى كل الولايات وفتح شبابيك موحدة مع البنوك وشركات التأمين لتوفير الجو المناسب للفلاحين لاقتناء الأسمدة وكل البذور، مضيفا أنه تم بذل كل الجهود للقيام بهذه العملية في أحسن الظروف، خاصة مع وفرة الأمطار التي نستبشر بها خيرا هذه السنة.

وكشف أن "جديد هذه السنة في إطار حملة الحرت والبذر، إدخال المكننة التي ساعدتنا على اقتصاد كمية البذور التي تم زرعها وتقادي التبذير، إلى جانب أنه تم اتخاذ إجراءات صارمة من قبل وزارة الفلاحة لامتصاص أراضي البور من خلال توسيع مساحة الأراضي المزروعة"، مضيفاً أن "هناك برنامج لتخصيص مساحات كبيرة في الهضاب العليا لزراعة العدس".

وفيما يتعلق باستعمال الأسمدة في التربة، أشار المتحدث ذاته إلى تخصيص الأسمدة الفوسفاتية، مضيفاً أن العملية متواصلة لتوفير هذا النوع من الأسمدة على مستوى كل التعاونيات.

حول التسهيلات التي قدمها الديوان للفلاحين، أكد بلعبدي تقديم عدة تسهيلات وقروض للفلاحين لاكتساب ثقتهم وضمان وجودهم على مستوى التعاونيات، منها تمويل 50 ألف هكتار، وكذا شراء آلات السقي على مستوى الجنوب والشمال.



لقطاع الفلاحة، حيث أكد  
بوعزغي بلوغ هذه الأهداف،  
بالنظر إلى الإمكانيات  
المتاحة والمتوفرة على  
أرض الواقع.

تزامنا مع انطلاق عملية  
الحراث والبذر، دعا وزير  
الزراعة ممثلي التعاونيات  
الفلاحية الجهوية، إلى وضع  
مخطط شامل للوقوف على  
ما يحتاجه الفلاحون، سواء  
من حيث توفير البذور

والأسمدة أو تجديد آلات الحرث، مطالبا بدراسة كل منطقة على حدة، حسب خصوصيات المناطق الزراعية، آخذين بعين الاعتبار كميات تساقط الأمطار.

بخصوص الدعم المالي والمادي، أكد بوعزغي أن البنوك ستعمل على مرافقة الفلاحين وكذلك بالنسبة لصندوق الضمان الفلاحي لتأمين المحاصيل، مطمئنا بوجود كميات كبيرة من البذور التي يتم تحضيرها حاليا لموسم البذر والحراث، موضحا أن الأسمدة متوفرة عبر كامل التعاونيات ويبقى القطاع بحاجة فقط إلى إرادة قوية من طرف الفلاحين لرفع الإنتاج، سيما في مجال زراعة الحبوب على غرار القمح والعدس.

من جهته كشف المدير العام للديوان المهني للحبوب محمد بلعدي، عن تمكن الجزائر من تقليص فاتورة الاستيراد إلى مستويات مريحة وذلك بفضل رفع الإنتاج هذه السنة، مشيراً إلى أن النسبة بلغت، السنة الماضية، 26٪، أي ما يعادل مليار و700 مليون دولار في 2016 مقارنة بسنة 2015 التي تجاوزت فيها الكميات المستوردة (2) مليارين و200 دولار.

وقال بلعدي في ندوة صحفية عقدها على الهامش، إن "تقليص فاتورة الاستيراد في شعبة الحبوب كان بفصل الاستراتيجية التي اعتمدها الدewan من خلال الاستثمار".

## جلال بو طی

لم تكن مؤشرات ارتفاع الإنتاج الوطني من الحبوب كافية لمواجهة الطلب المتزايد محليا على مادة القمح اللين الذي تستورد منه الجزائر كميات معتبرة، لكنها في تراجع مستمر، بحسب الوزير بوعزغي، الذي أوعز ارتفاع الإنتاج إلى الدعم الذي تقدمه الدولة للفلاحين.

بوعزغي وخلال تروؤسه، أمس، لقاء وطنيا لتقييم حصيلة الحصاد بمقر الديوان المهني للحبوب بالعاصمة، أكد أن مؤشرات إنتاج القمح عرفت هذه السنة ارتفاعا ملحوظا رغم شح الأمطار، لا سيما بالولايات التي عادة ما تعرف إنتاجا وفيرا، مشيرا إلى أن التأطير الجيد لعملية البذر والحرث ساهم بشكل كبير في رفع الإنتاج. رغم ارتفاع الإنتاج إلا أن وزير القطاع اعترف بضعف الكمية مقارنة بما تقدمه الدولة من دعم مادي ومالي لقطاع الفلاحة، قائلا إن فاتورة الجزائر مرتفعة فيما يتعلق باستيراد المواد الغذائية والقمح، هذا الأخير الذي تستورد منه الجزائر كميات معتبرة سنويا، رغم تخصيص مساحات واسعة من الأراضي الزراعية.

في مقابل ذلك، أكد بوغازي أن دعم الدول للفلاحين لن يتوقف مهما كانت الظروف، بل ستمثل في هذه السنوات على إيجاد خطط بديلة لرفع الإنتاج إلى مستويات مقبولة تتطلع إليها الحكومة التي أولت قطاع الفلاحة أهمية قصوى في مخطط عملها الجديد وهو ما أكدّه الوزير الأول مؤخرًا.

تتجه الجزائر، بحسب المسؤول الأول عن قطاع الفلاحة، إلى اعتماد سياسة زراعية جديدة في مجال الحبوب في غضون سنتين وذلك بهدف رفع الإنتاج وتوسيع الأراضي المسقية المخصصة للحبوب لتجاوز 250 ألف هكتار الحالية إلى 400 ألف أو 700 ألف المبرمجة في برنامج رئيس الجمهورية



## إطلاق 13 مشروعا استثماريا مع نهاية السنة في تربية المائيات بوعزقي: "السماك سيصبح في متناول الطبقات المعوزة"

العامة للصيد البحري وتربية المائيات ومختلف المديرات الجهوية قد تم إيداع أكثر من 200 طلب استثمار في مجال تربية المائيات، سواء المياه العذبة أو مياه البحر.

وأكد بوعزقي في ذات السياق أن "النتائج المحصل عليها لحد الساعة في مجال الاستثمار تدعو للتفاؤل ببلوغ هدف كهذا"، مبرزا أن السياسة المسطرة لتطوير تربية المائيات في الجزائر مع بلوغ إنتاج الصيد البحري أقصى حدوده، يجب أن ترفع من معدل استهلاك الفرد من السمك الذي يصل حاليا فقط 4 كغ للفرد سنويا مقابل معدل 20 كغ للفرد الواحد سنويا في العالم و60 كغ للفرد سنويا في الدول الآسيوية.

وختم الوزير قائلا "إذا بلغنا هذا الهدف ومع المشاريع الكبرى المبرمجة فإن السمك سيصبح في متناول المواطنين بمن فيهم الطبقات المعوزة".

■ ق.ج

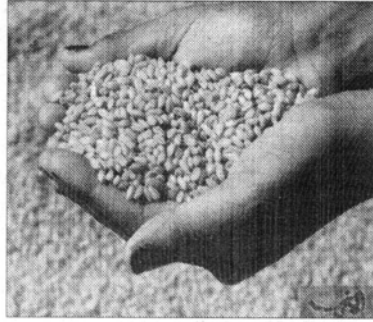
■ سيتعزز الاستثمار في مجال تربية المائيات بإطلاق 13 مشروعا جديدا سيدخل حيز الاستغلال مع نهاية سنة 2017، ليرتفع عدد الاستثمارات في القطاع إلى 51 مشروعا مقابل 38 مشروعا حاليا، و22 نهاية سنة 2016، حسبما أشار إليه.

وأشار وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري عبد القادر بوعزقي، خلال لقاء نظم بمقر مديرية الصيد البحري والموارد المائية لولاية الجزائر من أجل تحليل وضع وأفاق هذه الشعبة، أن القطاع يهدف إلى بلوغ إنتاج 100.000 طن من المائيات مع أفق سنة 2025، مقابل إنتاج حالي يبلغ 3000 طن.

ويرى الوزير أن هذا الهدف الراسخ في مخطط عمل الحكومة والذي وفرت له السلطات العمومية كل الوسائل اللازمة "واقعي" ما دام يستقطب اهتمام المستثمرين الخواص، مضيفا أنه على مستوى المديرية



## تزامنا مع تراجع فاتورة القمح الصلب بـ 50 % محصول الحبوب بلغ 35 مليون قنطار



الموجودة، موضحا أن المساحة المخصصة لزراعة الحبوب تقدر بـ 3 ملايين و400 ألف هكتار، وهي مساحة لا يمكن تغطيتها بنسبة 100 بالمائة ببرامج السقي.

وفي هذا الموضوع أكد السيد محمد بن عبيد مدير الديوان الجزائري المهني للحبوب، أن وزارة الفلاحة تعمل حاليا على تجسيد برنامج الرفع من المساحات المسقية لزيادة حجم الإنتاج والتقليل من فاتورة الاستيراد بتحقيق الاكتفاء الذاتي، خاصة فيما تعلق بالقمح الصلب والشعير والحبوب الجافة بالاستفادة من الظروف المناخية التي تسمح بزراعة القمح الصلب، بعد أن تمكنت الجزائر في السنوات السابقة، من التقليل من فاتورة استيراد القمح الصلب بنسبة تقارب 50 بالمائة، حيث انتقلت من 1 مليار دولار، لتستقر في حدود 500 و700 مليون دولار حاليا، في حين لازالت فاتورة استيراد القمح اللين مرتفعة تتجاوز 1 مليار دولار بسبب تغير نمط استهلاك المواطنين الذي بات يعتمد على مادة الفرينة المستخرجة من القمح اللين بدل الدقيق المستخرج من القمح الصلب، كما كان في الماضي، حسب المعلومات التي قدمها الديوان المهني للحبوب.

وتشير الحصيلة التي قدمها الديوان والخاصة بحملة الحصاد الأخيرة، إلى أن 57 بالمائة من محصول الحبوب هي عبارة عن قمح صلب بمردود قدر بأكثر من 20,3 مليون قنطار، فيما تمثلت نسبة 28 بالمائة من الإنتاج في الشعير بكمية تجاوزت 968 مليون قنطار. وخصصت نسبة 50 بالمائة من مساحات الحصاد للقمح الصلب؛ حيث قدرت هذه المساحات بـ 1,17 مليون هكتار، فيما قدرت المساحة المخصصة للشعير بـ 762331 هكتارا، وهو ما يمثل نسبة 32 بالمائة.

سجلت الجزائر ارتفاعا طفيفا في إنتاج الحبوب وصل إلى 35 مليون قنطار، مع تسجيل مستوى إنتاج قياسي في العدس خلال حملة الحصاد الأخيرة. ووجهت وزارة الفلاحة تعليمات لمسؤوليها على المستوى المحلي لتوفير الشروط الملائمة خلال حملة الحرث والبذر التي انطلقت مؤخرا، قصد الرفع من الإنتاج والتقليل من تكاليف الاستيراد التي تقلصت نسبيا في السنوات الأخيرة، حيث تراجعت فاتورة القمح الصلب بنسبة 50 بالمائة لتستقر في حدود 700 مليون دولار، في حين لا تزال فاتورة استيراد القمح اللين مرتفعة وتقدر بـ 1 مليار دولار. **زولا سומר**

أشار وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري السيد عبد القادر بوعزغي، إلى أن الموسم الفلاحي 2016 - 2017 كان صعبا نظرا لنقص تساقط كميات الأمطار التي أثرت على مردودية محاصيل بعض المناطق التي عرفت جفافا، مرجعا الارتفاع الطفيف المسجل في إنتاج الحبوب، إلى الجهود التي بذلها الفلاحون بالرغم من الظروف المناخية الصعبة.

ودعا الوزير خلال الندوة التي خصصتها وزارة الفلاحة أمس لتقييم حملة الحصاد والدرس وتقييم تحضير حملة الحرث والبذر لـ 2017 - 2018 بمقر اتحاد التعاونيات الفلاحية بالعاصمة، جميع فروع الديوان المهني للحبوب على المستوى المحلي، إلى اتخاذ التدابير اللازمة للرفع من إنتاج الحبوب خلال هذا الموسم.

في هذا السياق شدد المسؤول الأول عن القطاع على ضرورة وضع برنامج عمل وخريطة طريق لإنجاح حملة البذر والحرث، للرفع من إنتاج الحبوب عن طريق وضع عقود امتياز بنظرة جديدة وواضحة لتحقيق الأهداف المرجوة، ملحا على أهمية الوصول إلى مستوى من التنظيم فيما يخص الإنتاج واختيار البذور والأسمدة، وتنظيم الاستيراد وفقا لما يتماشى مع ميزانية الدولة.

وطالب الوزير فروع الديوان المهني للحبوب بحسن استغلال الإمكانيات المتوفرة، ومراعاة الإمكانيات المائية



إنتاج باهر للعدس يوفر 40 مليون يورو من فاتورة الاستيراد

## إنتاج الحبوب بلغ 35 مليون قنطار رغم الظروف المناخية الصعبة

كشف وزير الفلاحة والتنمية الريحية والصيد البحري، عبد القادر بوعزغي، أن إنتاج الحبوب خلال الموسم الحالي بلغ 35 مليون قنطار، مقابل 34.3 مليون قنطار العام الماضي، وتحدث عن اقتصاد ما قيمته 40 مليون يورو هذا الموسم بسبب الإنتاج الكبير من حبوب العدس التي وصلت إلى 223.8 ألف قنطار.

إلى تعزيز هذه العملية بعد رفع كل العراقيل المرتبطة بتوزيع واستيراد هذا المنتج الاستراتيجي. كما أكد بشأن التأطير التقني تسخير 400 مهندس لتأطير عملية الحث والبذر على مستوى التعاونيات الفلاحية، وتحدث عن رؤية جديدة لتفعيل عقود النجاعة في القطاع، من خلال خطة طريق على مستوى كل تعاونية وإعداد معطيات ومميزات كل منطقة وتحديد أهداف كل تعاونية.

من جهته قال المدير العام للديوان الوطني للحبوب محمد بلعدي أن مصالحه تعمل على تقليص فاتورة الاستيراد، وتحدث عن تسجيل استقرار في إنتاج القمح الصلب منذ 2011 مما سمح بتقليص فاتورة الاستيراد لهذه المادة إلى 50 بالمائة، وأشار إلى استيراد قرابة المليار دولار من القمح الصلب، في حين يغطي الإنتاج المحلي أكثر من 50 % من حاجيات السوق كما تفوق فاتورة استيراد القمح اللين مليار دولار كذلك، مؤكداً على أنه يمكن تحقيق الاكتفاء في القمح الصلب والبقوليات الجافة مثل العدس والحمص.

وفيما يخص الإمكانيات اللوجيستكية المسخرة قال ذات المسؤول أن القطاع تدعم به 1500 آلة حصاد جديدة، من شأنها أن تقلص من ظاهرة ضياع المحصول التي كانت تقدر في الماضي بمليون قنطار بسبب نقص الإمكانيات، كما تطرق إلى تسليم 10 صوامع معدنية للتخزين، سيتم تركيبها من طرف شركة مختلطة إيطالية و يتمتال على أن يتم تسليم صومعتين مصنوعتين من الخرسانة العام المقبل.



ألف قنطار، مقابل 96.373 ألف قنطار العام الماضي، وبخصوصه أكد الوزير أن هذا الإنتاج سمح للدولة باقتصاد ما قيمته 40 مليون دولار من فاتورة الاستيراد، وقد بلغت المساحة المخصصة لزراعة البقوليات هذا الموسم 107.415 هكتار، مقابل 81.777 هكتار الموسم الماضي، أي بزيادة تقدر بـ 30 من المائة.

وبخصوص حملة الحث والبذر التي انطلقت في الفاتح أكتوبر الجاري أكد الوزير بأنه تم اتخاذ جميع التدابير لضمان سيرها في أحسن الظروف، من خلال تعبئة كل الوسائل البشرية والمادية اللازمة، وأوضح أن كل المناطق مستعدة للانطلاق فيها، وفي هذا الصدد تم تعزيز الشباك الموحد، وتوفير البذور بكمية أكبر مما كانت عليه في السابق، إلى جانب تسخير 22 محطة لمعالجة البذور ووضعها تحت تصرف الفلاح. وبالنسبة للأسمدة أكد بوعزغي توفيرها بالكمية المطلوبة، مشيراً

واعتبر عبد القادر بوعزغي خلال إشرافه أمس بمقر الديوان الوطني للحبوب بالعاصمة على تقييم عملية الحصاد و لدرس للموسم 2016-2017 ر التحضير لعملية الحث والبذر للموسم المقبل إنتاج الحبوب هذه السنة "بالمقبول" بالنظر للظروف المناخية القاسية، لكنه يبقى في معدل متوسط مقارنة بما تم إنتاجه خلال المواسم الماضية، مشيراً إلى أن هذا الإنتاج حقق على الرغم من الظروف المناخية الصعبة التي شهدتها بعض الولايات المنتجة، منها في السياق بالتأطير الجيد لعملية الحث والبذر والحصاد والدرس.

وفي ذات السياق شدد الوزير على «المسؤولية الكبيرة» الملقاة على عاتق إطارات قطاع الفلاحة من أجل رفع الإنتاج الوطني من الحبوب وكذا المساهمة في تخفيض فاتورة استيراد المنتجات الغذائية التي تشكل الحبوب نسبة كبيرة منها، وتعزيز صادرات المنتجات الفلاحية، مضيفاً أن القطاع الإلهي يشكل «محوراً أساسياً في الإستراتيجية الوطنية للنمو الاقتصادي كما جاء في مخطط عمل الحكومة، وخاصة تأكيد الوزير الأول أحمد أويحيى، على الدعم الذي يجب أن يقدم لقطاع الفلاحة، وبالدرجة الأولى دعم إنتاج الحبوب من خلال إعادة بعث كل أنواع الدعم وتعزيزها ابتداء من 2018.

وتحدث في هذا الصدد على ضرورة تحقيق العديد من الأهداف المسطرة مثل توسيع المساحات الزراعية مع منح الأولوية لزراعة الحبوب، مشيراً أن «المساحة الحالية المسقية تقدر بـ 1.3 مليون هكتار، وأن

القطاع مطالب برفعها إلى 2 مليون هكتار، أي بزيادة 700 ألف هكتار، من بينها 400 ألف هكتار على الأقل تخصص لزراعة الحبوب. وكشف أيضاً أن المساحة الحالية المسقية المخصصة لزراعة الحبوب تقدر بـ 250 ألف هكتار وهي «مساحة صغيرة مقارنة بالأهداف المنتظرة من القطاع، وعليه طالب الوزير برفع الإنتاج الوطني من الحبوب، وشدد على أنه «لا يمكن أن يبقى في المستوى الذي هو عليه خاصة وأن الدولة قدمت كل الإمكانيات المالية والمادية اللازمة».

**إنتاج باهر للعدس هذا العام يسمح باقتصاد 40 مليون دولار**

وفيما يتعلق بإنتاج أنواع أخرى من الحبوب والبقول الجافة أشاد الوزير بما تحقق في مجال إنتاج العدس هذا العام الذي حقق نتائج باهرة بإنتاج 223.8



## أكد على ضرورة رفع الرهان بتطوير الإنتاج الفلاحي المحلي، بوعزقي؛ انخفاض فاتورة استيراد القمح بـ 50 بالمائة

عكس مادة الفريضة التي تبقى فاتورة استيرادها كبيرة جدا. وأشار إلى أن فاتورة استيراد الفريضة تجاوزت مليار دولار، بينما انخفضت فاتورة استيراد القمح الصلب بنحو 50 بالمائة لتناهز 500 مليون إلى 600 مليون دولار حاليا مقابل ما يزيد عن مليار دولار في السنوات الماضية على حد تعبيره. ولتحقيق سياسة الوزارة، أكد الوزير تسطير استراتيجية تتضمن توفير جميع الشروط من البذور والأسمدة ومرافقة البنوك لإنجاح موسم الحرث والبذر وتحقيق موسم فلاحي ناجح على حد تعبيره. م.و

أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري عبد القادر بوعزقي خلال لقاء خصص لتقييم حملة الحصاد والدرس على ضرورة رفع الرهان بتطوير الإنتاج الفلاحي المحلي وخفض فاتورة الإستيراد.

وأعلن الوزير أن فاتورة إستيراد القمح الصلب انخفضت بنسبة 50 بالمائة وأن تغطية السوق الوطنية تجاوزت 50 بالمائة.

في هذا السياق كشف المدير العام لديوان الحبوب محمد بن عبيدي عن تسجيل استقرار في إنتاج القمح الصلب بنحو 35 مليون قنطار على



## تزامنا مع انطلاق موسم الحرث و البذر بسطيف صندوق التعاون الفلاحي يمنح امتيازات للمهنيين المؤمنين



السداسي الأول من السنة الحالية تم تسديد أكثر من 900 مليون سنتيم كتعويض حيواني ونباتي للفلاحين المصرحين والمؤمنين على ممتلكاتهم.

وأوضح بخصوص هذه النقطة، أن الحرائق التي شهدتها الجزائر خلال الصائفة الماضية كشفت أن العديد من الفلاحين يفتقدون لثقافة التأمين، وهو ما حرهم من الحصول على تعويضات، في حين أن البعض الآخر من المؤمنين تحصلوا على تعويضات كبيرة خلال 24 ساعة من تسليم محضر الخبرة، مثلما حصل في ولاية تيزي وزو، وهو ما جعل الصندوق يطلب من الفلاحين التقرب لمختلف الصناديق للحصول على المعلومات، كاشفا أن الصندوق الجهوي لسطيف يتوفر على خلية إعلام واتصال، وصفحة رسمية على موقع التواصل الاجتماعي «فايسبوك» بها كل المعلومات التي تخص الفلاح، كما يتم متابعة انشغالات الأسرة الفلاحية في حينها، مع العلم أن الخلية أبوابها مفتوحة يوميا للفلاحين للحصول على أي معلومة في الميدان.

وختم قبائلي تصريحه، بدعوة الفلاحين للعمل أكثر على تطوير المنتوجات الفلاحية وتأمينها تجنباً للكوارث، وهذا تزامنا مع الانطلاق الرسمي لموسم الحصاد والبذر.

**كشف جمال قبائلي، مدير الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بسطيف، أن مصالحة خصصت امتيازات للفلاحين المستفيدين من دعم الدولة، وذلك عند تأمينهم لحاصلهم على البرد والحريق في الشباك الموحد المتواجد بمقر تعاونية الحبوب والبقول الجافة بسطيف.**

### سطيف: نور الدين بوظغان

أوضح في تصريح إعلامي، أن الفلاح المؤمن في حال فعه قيمة التأمين كاملة يستفيد من نسبة تخفيض تقدر بـ 40 بالمائة، كما يستفيد من امتياز خاص في حال امتلاكه لأسهم بمجلس الصندوق يقدر بـ 60 بالمائة تخفيض كحد أقصى، مضيفاً أن الصندوق قرر أيضا وضع امتياز خاص جديد للفلاحين يتمثل في القيام بجدولة الديون السابقة على عقود التأمين، وفق إمكانية الفلاح وقدراته في الدفع كل شهر، وهذا لتمكين الفلاح من إعادة بعث نشاطه الفلاحي.

من جهة أخرى، قال قبائلي إن أبواب الصندوق مفتوحة للفلاحين الذين يجدون كل الدعم والمرافقة من طرف الخبراء والإطارات المتواجدين على مستوى الصندوق طيلة السنة، مشيراً إلى أن المؤسسة أبرمت أكثر من 60 بالمائة من عقود التأمينات الفلاحية، وأنه خلال



## توزيع 17 جرارا متطورا بجميع لواحقه على فلاحين

الإنتاج و الإنتاجية، باعتبارها وسائل مهمة لتحسين الأداء و مشجعة للفلاحين، كما وجه بالمناسبة نداء إلى المستثمرين بضرورة الاستثمار في الحقل الفلاحي والاهتمام أكثر بالاستثمار في مشاريع غرف التبريد للنقص الفادح الذي يعانيه الفلاح من أجل تخزين منتوجه الفلاحي وبالتالي تسويقه في أحسن الظروف، و حسب مصلحة تنظيم الإنتاج و الدعم التقني بمديرية المصالح الفلاحية، فقد تم توزيع ما يقارب 150 جرارا بكافة لواحقها على الفلاحين في السنتين الأخيرتين، و هي عملية متواصلة من طرف مؤسسة توزيع العتاد الفلاحي، و بالتنسيق مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية، لتلبية كل طلبات و احتياجات المهنيين، فيما أشار مصدر من مديرية الفلاحة إلى أن مدة معالجة ملف اقتناء الجرار لا تتعدى بضعة أسابيع.

استفاد أول أمس، 17 فلاحا بولاية تبسة من جرارات فلاحية متطورة مع جميع لوازمها عن طريق البيع بالإيجار، و ذلك في إطار استكمال الإجراءات المتعلقة بدعم المستثمرات الفلاحية بالعتاد، للنهوض بالقطاع بالولاية، الذي تولي له الدولة أهمية كبيرة، الفلاحون المستفيدون من العتاد عبروا عن ارتياحهم، مثنين جهود الدولة لتشجيعهم على خدمة الأرض و الاستقرار في الريف، إلى جانب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتذليل المصاعب التي تعترض عمل الفلاحين، و أكد والي ولاية تبسة مولاتي عطا الله أثناء إشرافه على توزيع الاستفادات من العتاد الفلاحي على مستحقيها، في إطار الدعم الفلاحي الموجه من طرف الدولة لصالح الفلاحين، أن توزيع العتاد الفلاحي على أصحاب المستثمرات من شأنه المساهمة في رفع

## تراجع محسوس في إنتاج العسل هذا الموسم بولاية الشلف

الاعتماد الولائي لتأسيس تعاونية مربى النحل في حين أنه لم يتم لحد الآن بناء أو تخصيص مقر لهذه التعاونية التي ستتدخل بتنظيم وحل مشاكل مربى العسل عبر الولاية الذين يبلغ عددهم أزيد من 650 مربى. وينتظر أن تحتوي هذه التعاونية على 5 ورشات وهي ورشة لإنتاج الخلية، ورشة لإنتاج الشمع النحل، ورشة تكوين النحالين الجدد، ورشة مراقبة جودة العسل وكذا ورشة الوسائل والخدمات التجارية. من جهتهم أعرب عدد من منتجي العسل الذين التقطهم /وأج بعين المكان عن أملهم في تجسيد التعاونية لأنها ستكون - حسبهم- الإطار القانوني والتكويني وكذا الجهة التي تضمن توفير الخلايا وشمع النحل محليا عوض استيرادها أو جلبها من ولايات أخرى. للإشارة يتم إنتاج حوالي 12 نوعا من العسل بولاية الشلف، كما تم إحصاء ما يقارب 12.600 خلية لإنتاج العسل في حين كانت الولاية تحصى سابقا حوالي 25.000 خلية.

في هذا السياق إلى ضرورة التواصل بين الفلاح والمربي تفاديا لمثل هذه الحوادث التي تساهم في خفض الإنتاج. وبلغ معدل إنتاج العسل هذا الموسم 1 كغ في الخلية وهي نسبة «جد منخفضة» مقارنة بالموسم الفارط أين تم تسجيل من 6 إلى 7 كيلوغرامات في الخلية الواحدة. من جهتها أكدت مربية النحل لويضة بلقاسمي أن الإنتاج قد تراجع بنسبة 70 بالمئة خاصة في ظل عدم توفر الظروف المناخية الملائمة ومحاولة منهم لتعويض نقص الإنتاج قام عدد كبير من المربين المحترفين بنقل صناديق النحل إلى ولايات مجاورة.

### مطالب بتفصيل مقر لتعاونية مربى النحل

دعا رئيس الجمعية الولائية لمربي النحل السيد آيت حمودة السلطات الولائية إلى إيجاد حل لتخصيص مقر لتجسيد تعاونية مربى النحل وذلك بغية تأطير وترقية إنتاج العسل. وكانت الجمعية الولائية لمربي النحل قد تحصلت على

## تزامن واليوم الوطني للإرشاد الفلاحي

شهد إنتاج العسل بولاية الشلف هذا الموسم تراجعا كبيرا حيث تتراوح تقديرات الإنتاج في حدود 15.000 قنطار حسبما أفاد به أمس الثلاثاء رئيس الجمعية الولائية لمربي النحل. وأوضح عبد العزيز آيت حمودة على هامش معرض للمنتوجات الفلاحية المحلية نظم بالقاعة المتعددة الرياضات «الشهيد محمد ناصري» بمناسبة اليوم الوطني للإرشاد الفلاحي أن منتوج العسل عرف «تراجعا ملحوظا» حيث تتراوح تقديرات الإنتاج هذا العام في حدود 15.000 قنطار في حين تم تسجيل الموسم الفارط إنتاج أزيد من 45.000 قنطار. وأرجع ذات المتحدث انخفاض إنتاج العسل إلى الظروف المناخية الصعبة التي تميز بها الموسم الفلاحي سواء من خلال ارتفاع درجات الحرارة أو الفيضانات التي شهدتها الولاية خلال يناير الفارط وأسفرت عن جرف حوالي 3000 خلية كانت منصبة بضواحي واد الشلف. وأردف السيد آيت حمودة أن التغيرات المناخية لم تسمح بتكاثر النحل بالإضافة إلى تضرر الصناديق الموضوعة في بعض المستثمرات الفلاحية جراء استعمال الفلاحين للأسمدة الكيماوية حيث دعا



## القرار يخص الذين يتعاملون بصفة دائمة مع الديوان الوطني للحبوب تدعيم الفلاحين بقروض على شكل عتاد!

■ القروض يتم تسديدها من المحصول الذي يتم جنيه للديوان

لتخفيف عبء ثقل الفلاح من مكتب إلى آخر، كما تم توفير الأسمدة بما يكفي عند انطلاق العملية. وأوضح المتحدث ذاته أنه من أولويات وزارة الفلاحة بكل هيكلتها تقليب من فاتورة الاستيراد، لاسيما بالنسبة للحبوب، مبرزا أن محصول حصاد السنة من الحبوب كان 34 مليون قنطار رغم شح الأمطار، حيث شهدت معظم ولايات فترة جفاف، وأن ارتفاع المحصول نسبيا يعود إلى اعتماد مساحات أخرى تمت فيها تقنية السقي، قائلا إن الجزائر تحتوي على 200 ألف هكتار مسقية مخصصة للحبوب ونسعى في سنة 2019 بلوغ مساحة تقدر بـ 600 ألف هكتار، وعندها سيزيد منتج الحبوب إلى الضعف.

سليم بوسنة

في شكل عتاد فلاح كادوات الرش المحوري وأدوات أخرى تساعد الفلاحين على عملية اصطلاح أكبر مساحة ممكنة من الأراضي البور. وأضاف ذات المتحدث، أن الفلاحين الذين يتعاملون بصفة دائمة مع الديوان المهني للحبوب ستتكل بهم الديوان من أجل استبدال آلات فلاحية قديمة بالآلات جديدة، مشيرا إلى أن هذا الإجراء يكون لعد دراسة ملف الفلاح على مستوى مديرية الفلاحة.

وقال محمد، إن الديوان سيوفر، خلال هذا الموسم، البذور الجيدة بسعر 4500 دينار للقنطار، أما البذور ذات جودة عالية ستصل إلى 5400 دينار، مؤكدا بأنه تم تأسيس شباك موحد لأول مرة، وهو منصب على مستوى الديوان

أعلنت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، عن تدعيم الفلاحين الذين يتعاملون مع ديوان الوطني المهني للحبوب بصفة دائمة، بمنحهم عتادا فلاحيا على شكل قرض يتم تسديده عن طريق تقديم ما أنتجه من محصول، فضلا عن تقديم مساعدات أخرى كاستبدال آلات فلاحية قديمة بالجديدة.

وأوضح، محمد بلعبد، المدير العام للديوان الوطني المهني للحبوب في تصريح خص به «النهار»، أن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري تعمل على متابعة الفلاحين خلال السنة الجارية، وذلك بمواصلة سياسة دعم الفلاحين الحقيقيين، مؤكدا أن الديوان الوطني المهني للحبوب يعمل على منح قروض

## جند لها أزيد من 1,500 جرار

# برمجة أزيد 154 ألف هكتار لحملة الحرث والبذر بغليزان

انطلقت مؤخرا بولاية غليزان حملة الحرث والبذر للموسم الفلاحي 2018/2017 والتي تستهدف مساحة تفوق 154 882 هكتار حسبما علم لدى مدير المصالح الفلاحية بالولاية وتتوزع المساحة المبرمجة لهذه الحملة على 78552 هكتار للقمح الصلب و 26403 للقمح اللين و 42191 هكتار للشعير و 7746 هكتارا للخرطال وفق ذات المصدر.

### ■ القسم المحلي/واج

● وأوضح عبد القادر كتو، على هامش الطبعة 24 لليوم الوطني للإرشاد الفلاحي و المنتجات الفلاحية المنظم بالغرفة الفلاحية والذي أشرفت على افتتاحه والي الولاية نصيرة براهيمى أن 68 في المائة من المساحة المعنية سيتم زراعتها بالقمح الصلب والقمح اللين فيما ستخصص المساحة المتبقية للشعير والخرطال.

وتتوزع المساحة المبرمجة لهذه الحملة على 78552 هكتار للقمح الصلب و 26403 للقمح اللين و 42191 هكتار للشعير و 7746

للولاية.

وفيما يتعلق بالعتاد الفلاحي فقد جند لهذه الحملة أزيد من 1,500 جرار وأكثر من 4 آلاف وحدة من قطع العتاد المرفق حسبما أشير إليه.

وقد دعت والي غليزان نصيرة براهيمى الفلاحين خلال زيارتها لمعرض المنتوجات الفلاحية إلى إنتهاج الوسائل والتقنيات الحديثة في المجال الفلاحي لتحسين الإنتاج و مضاعفة المردود و كذا الاستثمار في مجال الصناعة التحويلية وغرف التبريد بالنظر إلى الإمكانات الفلاحية التي تتوفر عليها الولاية للتذكير حققت ولاية غليزان خلال الموسم الفلاحي 2016/2017 إنتاجا فاق 1 مليون و 800 ألف قنطار من مختلف أصناف الحبوب. وقد تم انتقاء منها 238 ألف قنطار من البذور ذات الجودة الممتازة لتموين الولاية والولايات المجاورة استنادا إلى مديرية القطاع.

هكتارا للخرطال وفق ذات المصدر.

وقد شرع المزارعون في تحضير التربة للأراضي المخصصة لإنتاج الحبوب لاسيما بالمناطق ذات الإنتاجية العالية على غرار منداس وأولاد يعيش ووادي ارهيو وعمي موسى وسيدي امحمد بن علي وزمورة. ولإنجاح حملة الحرث والبذر تم تنصيب الشباك الموحد لقرض «رفيق» بغليزان ووادي ارهيو شهر جويلية المنصرم لتمكين الفلاحين من تمويل نشاطاتهم مما مكن لحد الساعة من استفادة 400 فلاح من القرض المذكور وفق مسؤولي المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية



مزارعون طالبوا السلطات ببذل مجهودات ميدانية أكثر

## الجفاف و ضعف الإرشاد الفلاحي يهددان الفلاحة بقسنطينة

دعا فلاحون أمس الثلاثاء بقسنطينة، السلطات إلى بذل المزيد من الجهد الميداني لتطوير القطاع الفلاحي الذي يقولون إنه يشهد انكماشاً بالولاية على مستوى النتائج خلال السنوات الأخيرة، بسبب الجفاف وارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف الإرشاد الفلاحي، حيث طالبوا بالاهتمام بالمجتمعات الريفية ودعمها من خلال المرافقة التقنية، لتحريك التنمية وتحقيق الأمن الغذائي، الذي تحول إلى رهان وضرورة ملحة للانتقال نحو اقتصاد بديل .

الفلاحين المتضررين ستتحقق، حيث تم رفعها للجهات الوصية والتكفل بها فعلياً، من خلال تأجيل ديون العام الماضي ألياً، أما فيما يخص مطلب التأجيل لثلاث سنوات، فقال إن هذا الأمر يعالج على مستوى الإدارة المركزية والمؤسسة البنكية، مبدياً تفاؤله بالنتائج ومضيفاً أن ما على الفلاحين إلى التسمير عن سواعدهم والعمل.

وأكد مدير المصالح الفلاحية، بأنه وتطبيقاً لتعليمات الوزارة الوصية، تم تقليص نسبة الأراضي البور، حيث أنه ومن مجمل 125 ألف هكتار من المساحات الصالحة للزراعة، تم زرع 85 ألف هكتار من الحبوب بجميع أنواعها وهو رقم يعد الأكبر منذ استقلال الجزائر، مضيفاً بأن المطلوب ليس إنتاج القمح فقط، بل أيضاً تنوع وتوسيع مجال المنتج، خاصة مع توفر المرافقة التقنية، إذ أن قسنطينة تضم معاهد تقنية من شأنها أن تساعد الفلاحين، فضلاً عن مجهودات الإدارة في جانب التحسيس، مشدداً على ضرورة استغلال جميع المساحات.

لقمان/ق

وذكر مدير المصالح الفلاحية غديري ياسين، في تصريح لوسائل الإعلام، بأن جميع الإمكانيات تم تسخيرها وبأن التحضيرات جارية لإنجاح الموسم الفلاحي، حيث أكد بأن الدولة ستواصل تقديم الدعم المالي عبر بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية، إذ أن حوالي 1000 ملف دعم مالي بقيمة 1 مليار دينار، تم منحها للفلاحين، أما بالنسبة لحملة الحرث والبذر فإن جميع الوسائل متوفرة، لاسيما في مجال قروض الحبوب الشتوية في إطار الشباك الوحيد. وتابع المتحدث بأنه تم خلال العام الماضي ورغم نقص تساقط الأمطار، تسجيل أرقام قياسية مقارنة بالظروف الصعبة، حيث تم إنتاج مليون و 200 ألف هكتار، وجمع 900 ألف منها على مستوى تعاونية الحبوب والبقول الجافة، وهو رقم يعكس، كما قال، مهنية الفلاحين الذين احترمو المسار التقني للحبوب ما جنب الولاية كارثة، إذ توجد، بحسبه، بلديتان فقط تضررتا جزئياً وهما أولاد رحمون وعين اعبيد، مضيفاً أن الحملة الماضية للإرشاد الفلاحي تعتبر ناجحة. وطمأن غديري بأن مطالب جميع

المواد العضوية. وركز المشاركون في الملتقى على ضرورة مرافقة سكان الأرياف و تزويدهم بالتقنيات والمعلومات اللازمة، لإنجاح مشاريع تربية المواشي والنحل وغيرها من الشعب الأخرى، لاسيما في مجال الأشجار المثمرة وزراعة الحبوب والخضر والبقول الجافة، حيث ذكر أحد الفلاحين بأن الجميع أصبح يغامر بالعمل وإنفاق مبالغ ضخمة دون معرفة النتائج، كما طالب آخرون بضرورة استغلال مياه وادي الرمال في السقي وتهدد قنوات سد بن هارون إلى الولاية.

وفي مجال الإرشاد الفلاحي، أكد المتدخلون بأنه تم تسجيل نقص في جانب الاتصال وطالبوا بإنشاء خلية إنذار وإعلام، كما استغربوا عدم حضور غالبية فلاحي الولاية، الذين وصل عددهم إلى حوالي 5 آلاف فلاح، كما شددوا على ضرورة ملاءمة مواضيع الإرشاد مع احتياجات المزارعين مع الاهتمام وتكوين صغار الفلاحين، والتخفيف مما وصفوه بالإجراءات الإدارية البيروقراطية وهي التي تسببت في الأساس في عرقلة العملية الإنتاجية.

و نظمت أمس، مديرية الفلاحة بالتنسيق مع الغرفة الفلاحية، الطبعة الـ 24 لليوم الوطني للإرشاد الفلاحي بقصر الثقافة مالك حداد، تحت شعار «الاستثمار في المعرفة من أجل أمن غذائي مستدام»، حيث اشتكى الفلاحون من عدم الاهتمام بمطالبهم، لاسيما ما تعلق بالاستفادة من قروض في إطار الاستثمار، باعتبار أن 80 بالمئة منهم، لا يملكون أزيد من 20 هكتارا، كما تحدثوا عن صعوبة في تطبيق نظام تنوع المحاصيل وضعف التأطير ونقص اليد العاملة المؤهلة، فضلاً عن عدم توفر أصناف البذور التي تتوافق وتنوع الأراضي بالعديد من المواقع الفلاحية.

وطالب الفلاحون بتطوير نظام السقي كما تحدثوا عن نقص في التحكم في وسائل الإنتاج والاستعمال العشوائي للأسمدة، فضلاً عن ضعف المصادر التقنية الموثوق بها، وطالبوا أيضاً بضرورة إعداد بطاقة تقنية مفصلة تخص الأصناف والأنواع الملائمة، مشيرين إلى أن العديد من الأراضي الفلاحية تعرضت للتعرية وهي تفتقر حالياً إلى



إعطاء إشارة انطلاق حملة الحرث والبذر

## عزوف شبه كلي للفلاحين عن صناديق التأمين بأم البواقي

تفاجأ، أمس، والي أم البواقي جمال الدين بريمي لعزوف فلاحي الولاية عن تأمين محاصيلهم على مستوى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وكذا عزوفهم عن التأمين على حياتهم على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء «كازنوس»، كما تفاجأ المسؤول الأول بالولاية عن عزوف شبان الولاية وخاصة منهم المتخرجون من معاهد التكوين المتخصصة في الفلاحة على عروض وكالة التشغيل «لانا»، معائنا غياب أثر العمليات التحسيسية التي تقوم بها مديرية الفلاحة والغرفة الفلاحية على الميدان، في ظل جهل كثير من الفلاحين بالعروض المخصصة لهم في مجال الدعم الفلاحي وعدم معرفتهم بالمسؤولين القائمين على قطاع الفلاحة.

انطلاق حملة الحصاد والدرس وأطلع كذلك على مردود الولاية فلاحيا خلال السنة الماضية، حيث صنفت الولاية منكبوبة فلاحيا بفعل الجفاف الذي مس أزيد من 90 بالمائة من الأراضي الفلاحية، وانتهت بحصد 25 ألف هكتار من أصل أزيد من 212 ألف هكتار تم زرعها، وتساءل الوالي عن سبب عزوف الفلاحين عن سقي محاصيلهم في ظل عدم تجاوز المساحة المسقية 22112 هكتار من إجمالي 360885 هكتار قابلة للزراعة بما نسبته 6 بالمائة فقط، كما وجه أسئلة للقائمين على قطاع الفلاحة بخصوص الاحتجاجات السنوية للفلاحين من البذور، وتابع عرضا حول توقعات الموسم الحالي، التي تمثلت في زرع 210 آلاف هكتار من الحبوب الشتوية، من بينها 62300 هكتار قمح صلب و45100 هكتار قمح لين و100 ألف هكتار شعير، إضافة إلى توقع زرع 404 هكتارات من البقول منها 182 هكتارا حمص و222 هكتارا عدس، وكشفت مديرية الفلاحة عن تخصيص 2554 جرارا و1750 محراثا و140 آلة كبس و744 آلة لنشر الأسمدة و1435 عربة وغيرها من الآلات، إلى جانب 227491 قنطارا من البذور على مستوى التعاونيتين لإنجاح حملة الحرث والبذر.

أحمد ذيب



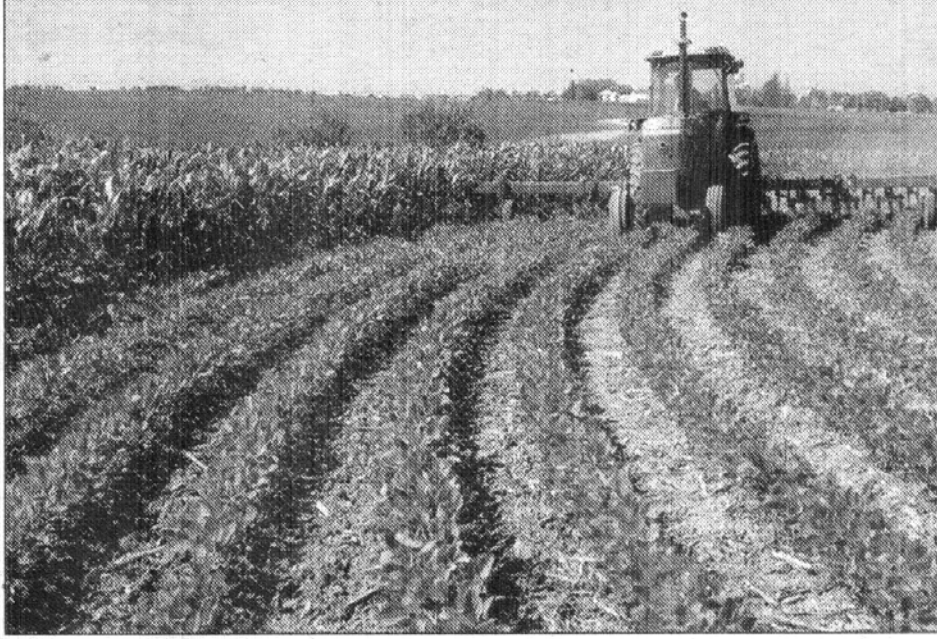
بأراضيهم، وطالب في المقابل مديرية الفلاحة بتطوير شعبة تربية الأرناب وكذا تعميم غرس التين الشوكي بمناطق مختلفة بالولاية، متسائلا عن نجاعة العمليات التحسيسية التي لم تجدد أثرا لها على الميدان، بفعل المشاكل المطروحة من طرف صغار الفلاحين الذين لا يعرفون حتى هوية القائمين على قطاع الفلاحة، ورصد الوالي 50 مليون سنتيم لاقتناء 10 حاضنات لمعاهد التكوين المهني، والتي يصنعها حرفي من مدينة أولاد قاسم. وكان الوالي قد استهل زيارته لسيقوس من المزرعة النموذجية غول موسى، أين أعطى إشارة

المتضررين من فيضانات سنة 2015 ببلغ 89 مليار سنتيم، وأبدى الوالي استياءه عند حديثه مع القائمين على الوكالة المحلية للتشغيل بعين مليلة، بعد أن اطلع على استقبال الوكالة الولاية لـ 140 طلب عمل في مجال الفلاحة، متسائلا عن غياب التنسيق بين الوكالة وقطاع التكوين المهني، قصد الاطلاع على عدد المتخرجين سنويا من معاهد التكوين في شعبة الفلاحة. وعند حديثه مع الفلاحين في مختلف الشعب، تعهد رئيس الهيئة التنفيذية بالتكفل بانشغالهم المطروحة من طرفهم وعلى رأسها طلب اعتماد رخص لحفر آبار

الوالي وخلال زيارته معرض الإرشاد الفلاحي المنظم على مستوى مركز التكوين المهني بسيقوس تزامنا والاحتفال بالطبعة 24 لليوم الوطني للإرشاد الفلاحي، تفاجأ لعدم إقبال فلاحي الولاية المقدر عددهم بـ 24 ألف فلاح على التأمين على حياتهم على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء، و اطلع الوالي عند تنقله لجنح «كازنوس» على تقدم 50 فلاحا بتسديد اشتراكاتهم السنوية المقدرة بـ 3.7 مليون سنتيم عن كل واحد منهم، على عكس السنة الماضية التي تقدم فيها ألف فلاح لتسديد الاشتراكات، وتساءل الوالي عن أسباب العزوف، أين رد رئيس الغرفة الفلاحية بأن الفلاح الذي يسدد اشتراكاته لا يستفيد منها عند تقاعده ويكتفي فقط بتقاضي منحة بنصف المبلغ الذي يسدده شهريا. وعند معاینته جناح الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، علم المسؤول كذلك بوجود عزوف شبه كلي للفلاحين عن تأمين محاصيلهم، فمن إجمالي 24 ألف فلاح بالولاية، قام ما نسبته 13 بالمائة فقط بالتأمين على محاصيلهم، وبين مدير الصندوق بأن ثقافة التأمين على المحاصيل غائبة بالولاية، بالرغم من قيام الصندوق بدور مهم خلال الكوارث الطبيعية، حيث عوض سنة 2013 الفلاحين المتضررين نتيجة الجفاف بـ 16 مليار سنتيم وعوض



## إحياء اليوم الوطني للإرشاد الفلاحي سكيكدة تتحول إلى قطب فلاحي بامتياز



**وإنتاج المسيل:**  
وللإشارة، فإن ولاية سكيكدة تتوفر على أراض فلاحية خصبة، تقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 879,131 هكتارا، موزعة على مناطق جبلية كجبال القل، أم الطوب، أولاد احبابية وعزابة، إلى جانب الأراضي السهلية الخصبة الموزعة على كل من مناطق واد الصفصاف، وواد القبلي، وواد الكبير، والأراضي السفحية المتمركزة بكل من الحروش، وعين بوزيان، وسيدي مزغيش والسبت، وبالتالي هي تمثل حوالي 32 بالمائة من المساحة الإجمالية، منها ما يقدر بـ 11686 هكتارا، عبارة عن مساحات زراعية قابلة للسقي، علما أن الاحتياطات من مياه السقي بالولاية تقدر بحوالي 49 مليون متر مكعب سنويا، بينما تقدر المساحة الإجمالية للري الصغير والمتوسط بحوالي 45,137 هكتارا، والتي تسقى انطلاقا من الموارد المائية الأخرى كالأبار العادية والارتوازية والحواجز المائية والمنابع المائية.

• بوجمعة ذيب

احتضن المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني العامري بوجمعة بحي مرج الذيب أول أمس، فعالية تظاهرة اليوم الوطني للإرشاد الفلاحي في طبعته 24 بمشاركة عدد من الفلاحين يمثلون مختلف الشعب، إلى جانب أصحاب الصناعات الغذائية والممولين بالعتاد الفلاحي وأصحاب الصناعات التقليدية ومصالح الغابات ومستثمرين شباب في المجال الفلاحي. وحسب مصالح مديرية الفلاحة للولاية، فإن ولاية سكيكدة التي يوجد بها ما يفوق 19 ألف فلاح، قد تحولت إلى قطب فلاحي هام بامتياز.

وحسب المصالح الفلاحية فإن الولاية أضحت خلال السنوات الأخيرة، تحتل المراتب الأولى وطنيا في إنتاج مختلف الشعب الفلاحية، منها احتلالها المرتبة الأولى في إنتاج الطماطم الصناعية، حيث تساهم بنسبة 50 بالمائة من الإنتاج الوطني، واحتلالها المرتبة الثانية في إنتاج بذور البطاطا، إذ تمول حوالي 20 ولاية بالبذور، واحتلالها المرتبة الخامسة في إنتاج الحليب، والمرتبة الأولى في تربية النحل



بسبب جفاف ما يقارب 200 بئر

## أشجار الزيتون مهددة بالموت في المزارعة وعقلة أحمد في تبسة

الوسرى شكوى إلى السلطات المحلية والولاية تسلمت "النصر" نسخة منها يناشدونهم فيها بالتدخل العاجل لإنقاذ ثروتهم الفلاحية المهددة بالاندثار والزوال في ظل تراجع مستوى مياه زهاء 200 بئر، استفادوا بها في إطار الدعم الفلاحي المقدم لهم من طرف الدولة، حيث لم تعد كافية لسقي المحاصيل الزراعية التي تتميز بها المنطقة ومنها محصول الزيتون .

ويأمل الفلاحون من السلطات الوصية تخفيض تسعيرة الكهرباء وإيصال الأعمدة الكهربائية إلى غاية أماكن تواجد الآبار مع العمل على فتح المسالك الريفية لتشجيع سكان المنطقة على الاستقرار وخدمة الأرض، وحسب مضمون الشكوى فإن أزمة الماء التي تأخذ بخناق الجهة يعيشها سكان الخنقة والمناطق المجاورة لها، أين يعانون الأمرين في الحصول على الماء و يلجؤون إلى شرائه بأسعار مرتفعة وعلى مسافات بعيدة . وحسب مسؤول البلدية فإن المطالب المرفوعة من طرف سكان منطقة "المزارعة الحدودية" قد أخذت بعين الاعتبار، ووجهت بشأنها مراسلة رسمية إلى المديرية الولائية المعنية لتمكين فلاحى هذه المنطقة من حقهم في التزود بالمياه شربا وسقيا، وكذلك السعي لزيادة قوة التيار الكهربائي الذي يساعد الفلاحين على سقي محاصيلهم في ظروف جيدة . ع. نصيب

لازال فلاحو مشاتي المزارعة وعقلة أحمد ببلدية صفصاف الوسرى جنوب شرق تبسة، يعانون من مشكلة تعرض أكثر من مليون ونصف مليون شجرة زيتون للموت، بعد انخفاض منسوب مياه الآبار على مستوى المستثمرات الفلاحية . الفلاحون أرجعوا سبب قلة المياه في آبارهم إلى وجود سد الصفصاف الذي تتجمع فيه مياه الأودية، التي كانت تغذي المشاتي بالماء، وتساعد السكان على خدمة الأرض، رئيس جمعية غصن الزيتون، أكد لـ "النصر"، أن الانشغال حول نضوب مياه الآبار تم طرحه في العديد من اللقاءات الولائية والجهوية والوطنية، ولكن ظل الوضع على حاله، ما دفعه إلى مناشدة السلطات الولائية والمركزية بالتحرك العاجل وإجراء خبرة تقنية معمقة، لحل الإشكالية التي قد يتسبب تجاهلها في كارثة حقيقية بالمنطقة ، بينما تؤكد مديرية الموارد المائية بتبسة على أن الأمر يتعلق فقط بمواسم الجفاف وأن مشروع السد الذي سيستفيد منه فلاحو المنطقتين، يجري تجهيزه بمحطة التصفية التي أوكلت مهمة إنجازها إلى الوكالة الجزائرية للمياه. وقد وجهت الإدارة طلبية للاستفادة من معدات المحطة بعد الوعود التي قدمها الوزير السابق للقطاع خلال زيارته للولاية بسبب أزمة جفاف الآبار، وسبق أن رفع عشرات الفلاحين القاطنين بمنطقة المزارعة الفلاحية التابعة إقليميا لبلدية صفصاف



## الانطلاق الرسمي للموسم الفلاحي بقسنطينة تدابير وقائية لتفادي خسائر السنة الماضية

كما أن مصالح البنك مددت آجال دفع القروض لشهر آخر. وقد أضاف المتحدث أن كل التدابير اتخذت على مستوى الشباك الوحيد لدعم الفلاحين خاصة بالنسبة للقروض، مؤكدا على ضرورة احترام المسار التقني الذي سيسمح بتقديم إنتاج جيد، لتفادي أية مفاجآت مناخية. وذكر محدثنا أن الجهات الوصية قد أرجأت تحصيل ديونها لدى الفلاحين للموسم المنتقضي حتى هذا الموسم، فيما لا تزال تنتظر في تقسيم مستحقات المواسم الحالي على الثلاث مواسم المقبلة. م. صوفيا

• تم، أمس، الإعلان عن الانطلاق الرسمي لحملة الحرث والبذر لموسم 2017 / 2018 في قسنطينة، وهذا على هامش الطبعة الـ 24 لليوم الوطني للإرشاد الفلاحي، المقامة بدار الثقافة مالك حداد، مع اتخاذ عدة تدابير وقائية لتفادي كبوات السنة الماضية. وقد ركز المعنيون في هذا اليوم على أهمية البحث العلمي في تطوير كل الفروع الفلاحية، حيث ذكر مدير الفلاحة بالولاية، خلال المناسبة في لقائه بوسائل الإعلام بشأن الفلاحين المتضررين من نقص التساقط خلال الموسم القارط، أن مصالح بنك "البدر" قد أنمت دراسة وقبول ألف ملف والعملية متواصلة بقيمة مالية فاقت المليار وخمسمائة مليون سنتيم،

## قائمة تخصيص أكثر من 86 ألف هكتار لإنتاج الحبوب هذا الموسم

• خصصت المصالح الفلاحية بولاية قالمة مساحة 86050 هكتارا، لإنتاج الحبوب بمختلف أنواعها، للموسم الفلاحي 2017/2018، حسب ما أعلنت عنه مصالح مديرية الفلاحة على هامش اليوم الوطني للإرشاد الفلاحي، الذي احتضنه المعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط بعاصمة الولاية، أول أمس الاثنين. استنادا إلى المصادر نفسها، فإن الهدف المسطر للمساحة المخصصة للحبوب هذا العام هو 86050 هكتارا، وبارتفاع يقدر بنحو 1300 هكتار عن مساحة العام الموسم الفلاحي الماضي، التي كانت في حدود الـ 84760 هكتارا. وتتنوع مساحة الحبوب لهذا العام حول القمح الصلب بـ 64465 هكتارا، القمح اللين بـ 11530 هكتارا، الشعير بـ 9836 هكتارا، ثم الخرطال بـ 219 هكتارا. وقد خص البرنامج العادي بمساحة 79860 هكتارا، في حين خص البرنامج المكثف بـ 6190 هكتارا. وقدرت احتياجات البذور للموسم الفلاحي الجاري تزامنا مع انطلاق حملة الحرث والبذر، بما لا يقل عن 129075 قنطارا، تقول ذات المصادر. وحسب مسؤولين من المصالح الفلاحية بالولاية، فإن كافة الوسائل المادية والبشرية متوفرة لإنجاح حملة الحرث والبذر بإقليم الولاية.